

استعراض سياسة المشتريات – معلومات تقييمية من مشاورات مع أصحاب المصلحة الخارجيين: تقارير إقليمية

### موجز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



		أصحاب المصلحة
البلد		
الأردن	16	
لبنان	6	
المغرب	6	
الوفد الفلسطيني	5	
العراق	4	
تونس	4	
اليمن	4	
مصر	3	
الكويت	3	
قطر	2	
المجموع	10	53

مجموعة قوية من المبادئ (مفاهيم جديدة، فعالية التنمية، قيمة المال، النزاهة، الاستدامة)

- اتفق المشاركون في وجهة النظر القائلة إن سياسات البنك ينبغي أن تعالج المشتريات المراعية للبيئة.

أساليب محددة حسب السياق، الأفضل ملائمة للغرض المعين، مساحة للابتكار

- ينبغي أن ينتقل البنك من الأسلوب الذي يناسب الجميع ليضيف قدرا من المرونة. لم تعد السياسة ذاتها لجميع المقترضين من البنك تتفق مع الأوضاع اليوم.

- اقترح المشاركون الحد من اللجوء إلى المناقصات الدولية المفتوحة. وفي الوقت ذاته ينبغي وضع قواعد أو معايير معينة تتجاوز قيمة العقد لتحديد الأسلوب اللازم استخدامه

### استخدام الأنظمة القطرية

- ينبغي على البنك أن يشترك مع البلدان التي تراجع وتدعم أنظمة المشتريات المحلية ويحدد مجددا مركزه ويجدد جهوده بعد إخفاق البرنامج التجريبي لاستخدام الأنظمة القطرية.

- ينبغي التقريب بين الفروق في السياسات بين أنظمة البنك والأنظمة الوطنية. وقد حان الوقت لتحقيق ذلك في ضوء أن كثيرا من البلدان تعكف الآن على مراجعة أنظمة. ومن أبرز الفروق إدراج الأفضليات المحلية كوسيلة لتطوير الصناعات المحلية.

### المشتريات الإلكترونية

- وجد المشاركون في زيادة استخدام المشتريات الإلكترونية وسيلة لتحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات.

### بناء القدرات وتدعيم إدارة القطاع العام

- ينبغي أن يكون بناء القدرات أولوية من منظور إدارة القطاع العام: لا يمكن فصل المشتريات عن إصلاح جهاز الخدمة المدنية وتحسين أنظمة الإدارة العامة والأنظمة القانونية. وهو ضروري أيضا للانتقال نحو زيادة استخدام الأنظمة القطرية.

- ينبغي أن يتم التركيز على بناء صف من الموظفين المحترفين الخبراء في المشتريات. وينبغي أن يكون البنك الدولي في الريادة في هذا الصدد على أساس إقليمي.

### الشفافية، الحصول على المعلومات، المجتمع المدني، التدقيق، حل النزاعات

- في حين أن البنك يبني الثقة في استخدام الأنظمة القطرية يجب أن تقوم البلدان في الوقت ذاته بزيادة الشفافية.

- ينبغي أن ينعكس أداء المشتريات العامة بدورها في إجراءات رئيسية لمساءلة الحكومة على المستوى القطري.

### الاحتيال والفساد

- أدرك المشاركون أن التغييرات المقترحة في سياسات البنك تستتبع تحسين إدارة المخاطر من جانب البنك. ويجب أن تأخذ في اعتبارها أيضا الضغوط على مسؤولي المشتريات وخبراء البنك ومواصلة القلق بشأن الفساد مع معالجة بناء القدرات وإدارة القطاع العام.

### التنسيق

- بعد أن أصبح عدد كبير من البلدان في هذه المنطقة مقترضين من البنك وموقعين على اتفاقات ثنائية للتجارة و/أو أنها تطمح إلى الاستفادة من الارتباط بالاتحاد الأوروبي، ينبغي بذل جهود التنسيق بحيث تتجاوز الأعمال الحالية مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف وتمتد إلى جميع الأطراف الدولية بما فيها البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والعمل تجاه توحيد معايير المشتريات الدولية والاتفاق عليها.

دور البنك (منظمة داخلية، أدوار ومسؤوليات، والتعيين، والمهنية، والكفاءة، والاستئمان، والمراجعات، والقيمة المضافة، والإجراءات، والنزاعات)

- فضلا عن ضرورة تركيز البنك الدولي جهوده على بناء القدرات، وإصلاح إدارة القطاع العام، إلخ، ينبغي أن يحد البنك الدولي من عدد المراجعات المسبقة.